

الاقتصاد الجزائري واليورو

رابح شريط

أستاذ محاضر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر

Si l'Euro constitue aujourd'hui un événement marquant parmi les mutations et transformations économiques qu'a connu la fin du 20^{ème} siècle, il faut noter que ses implications et ses effets ne se limitent pas uniquement à l'espace européen, mais ils s'étendent pratiquement à toutes les économies nationales dont l'Algérie, pays ayant des relations fortes avec l'union européenne renforcées par la signature de l'accord d'association pour son intégration dans la zone de libre échange.

Il est important de souligner que l'apparition de l'Euro a eu pour effet la restructuration des relations économiques internationales et son repositionnement dans le système monétaire international en tant que monnaie internationale.

Il va sans dire que les effets de l'Euro sur l'économie algérienne sont aujourd'hui perceptibles; On peut relever, entre autres, l'incapacité des pays européens à maîtriser les fluctuations du taux de change pour gagner sa compétitivité envers l'économie algérienne.

Certainement l'apparition de l'Euro a contribué, et dans une large mesure, à restructurer le système bancaire européen et à transformer les méthodes et modes de son management.

Sur le plan national, l'Euro constitue un catalyseur pour le système bancaire algérien pour davantage de libéralisation et pour une gestion et un fonctionnement selon les règles de la compétition internationale.

ملخص:

إذا كان ظهور اليورو يشكل حدثا بارزا ضمن الأحداث الاقتصادية التي عرفت أواخر القرن العشرين، فإن تأثيره لم يبق حبيس المنطقة الأوروبية، وإنما امتد إلى باقي الاقتصاديات ومنها الجزائر كون هذه الأخيرة ذات علاقات وطيدة مع دول الاتحاد الأوروبي عززها اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الهادف إلى تكوين منطقة تبادل حر. لقد أدى ظهور اليورو إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، وتموقعه ضمن النظام النقدي الدولي كونه يشكل عملة دولية. لقد مست تأثيرات اليورو جوانب عديدة في الاقتصاد الجزائري، أهمها عدم قدرة الدول الأوروبية استعمال أسعار الصرف للتأثير على تنافسياتها اتجاه الاقتصاد الجزائري. وإذا كان ظهور اليورو ساهم في إعادة هيكلة النظام المصرفي في أوروبا، فإنه يدفع النظام المصرفي لجزائري إلى المزيد من الاستجابة لقواعد التنافسية الدولية.

مقدمة:

يعتبر ظهور اليورو حدث نقديا هاما على المستوى الأوروبي، ساهم في تعويض مجموعة من العملات بعملة واحدة، مما كان له الأثر على المستوى الداخلي للاقتصادات الأوروبية. إلا أن هذا الأثر امتد إلى مستوى النظام النقدي الدولي والعلاقات الاقتصادية الأوروبية مع باقي العالم. والجزائر من بين الدول التي لها علاقات اقتصادية متينة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث يتأثر اقتصادها بظهور اليورو، فما هي مظاهر هذا التأثير؟ وما هي حدوده؟

سياق وظروف ظهور اليورو

كان ظهور اليورو، في الواقع، نتيجة عدة محاولات للاندماج والتكامل الاقتصادي الأوروبي التي لم تكلل بالنجاح، مثل الاتحاد النقدي الاسكندنافي، الاتحاد النقدي اللاتيني في القرن التاسع عشر بين فرنسا، بلجيكا، سويسرا، بلغاريا و اليونان (Akacem, Keddi 2001, P.104). وهذا دون نسيان نظام الثعبان الأوروبي، وأخيرا النظام النقدي الأوروبي المستحدث في 1979.

كان الهدف الرئيسي للنظام النقدي خلق منطقة استقرار نقدي تعمل على دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وهذا بتسهيل المبادلات التجارية بينها. وهذا ما ساعدها على الوصول إلى أعلى درجات التعاون النقدي والاقتصادي.

وبالنظر إلى الطابع المستقر للنظام النقدي الأوروبي، والسلوك المضاربي للعمليات القوية، تعرض هذا النظام إلى هزات عديدة عكستها هشاشة الفرنك الفرنسي الذي تعرض إلى تخفيضات عديدة (جويلية 1979 مثلا) والوضع الجيد والمتميز للمارك الألماني. وهذا ما جعل البنوك المركزية الأوروبية غير قادرة على مراقبة عملاتها من جهة ولا التدخل من أجل الدفاع عن أسعار صرفها من جهة أخرى.

ولقد جاءت اتفاقية ماسترخت (1991) متضمنة الإعلان عن خلق اتحاد نقدي اقتصادي أوروبي، مدعوم ببنك مركزي أوروبي يحل محل البنوك المركزية الأوروبية وتأسيس عملة واحدة تحل محل عملات الدول

الأعضاء في الاتحاد. وهذا عبر عدة مراحل (مغاوري شلبي 2000، ص 134):

- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية والعمل على تحقيق حرية رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء،
- تنسيق السياسات النقدية و المالية بين الدول الأعضاء لتحقيق مستويات عليا من التقارب الاقتصادي،
- إصدار البنك الأوروبي عملة واحدة، ووضع سياسة نقدية موحدة للدول الأعضاء بما يسمح باستقرار العملة الموحدة.

ولقد رسمت الاتفاقية مجموعة من المعايير عرفت بمعايير التقارب الأوروبي (الإمام محمد محمود 2000، ص 227) شكلت الأساس والشروط الضرورية للانضمام للإتحاد الاقتصادي والنقدي، وذا بالنظر إلى المخاوف التي انتابت الدول ذات العملات القوية (خاصة ألمانيا) من انضمام الدول ذات الاقتصاديات المتعثرة. تتمثل هذه المعايير فيما يلي (الإمام محمد محمود 2000، ص 227):

- ألا يتجاوز معدل التضخم في الدولة الراغبة في الانضمام، خلال السنة السابقة للترشح، 15% متوسط معدل التضخم في الدول الثلاثة الأحدث أداء في الدول المنتمية إلى النظام النقدي الأوروبي؛
- ألا يتجاوز معدل الفائدة طويل الأجل 2% متوسط معدلات الفائدة للدول الثلاثة ذات معدلات التضخم الأكثر انخفاضا؛
- ألا تكون الدولة الراغبة في الانضمام، قد قامت خلال عامين من قبل بتخفيض عملتها بالنسبة لعملة أو عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي؛

- ألا يتجاوز العجز الموازني 3% من الناتج الوطني الخام؛
- ألا يتجاوز الدين العمومي 60% من الناتج الوطني الخام.

وتأتي هذه الشروط أيضا، في سياق خلق جاذبية لليورو تدفع إلى زيادة الطلب عليه، والتخلي عن الدولار لصالحه (مجلة الدراسات المالية والمصرفية، سبتمبر 1999، ص28)، بحيث يملك القدرة على إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي في السوق الأوروبية والعالمية، بل حتى على تحويل النظام النقدي العالمي باعتباره قائما على الدولار.

اليورو كعملة دولية:

يشير TAVLAS (التمويل والتنمية، يونية 1998، ص 42-43) إلى أن الشروط الضرورية التي تجعل من عملة ما، عملة دولية هي: عندما نستطيع القيام بثلاث وظائف أساسية:

- وظيفة ادخار القيم بالنسبة للبنوك المركزية، وكأداة لتدخلها، وكذلك إزاء حافظات الأفراد؛
- وظيفة تسوية المبادلات، سواء في التبادل المباشر للعملة، أو كعملة تدخل في تنفيذ المبادلات غير المباشرة بين عمليتين في التجارة الدولية و صفقات رأس المال الدولية؛
- وظيفة قياس القيم الدولية، سواء تعلق الأمر بتحرير وفوترة المبادلات، تحديد أسعار المواد الأولية أو تقييم الدين و تثبيت العملات.

ولقد كان الدولار الأمريكي هو وحده القائم بكل هذه الوظائف، باعتباره العملة التي يقوم عليها نظام بريتون وودز، إلا أن أزمة السبعينات

خلقت حالة من الشك تجاه الدولار، مما جعل الأنظار تتجه نحو عملات أخرى مع البحث عن بديل مقبول للدولار.

لقد بدأ اليورو في البداية متعثراً تجاه الدولار، إلا أنه استطاع تعزيز قوته في أسواق الصرف، بحيث حقق التكافؤ مع الدولار و تجاوزه بتحسين وضعه والاتجاه نحو التقدم المستمر، خاصة في سنة 2002. و هذا بفضل ثلاثة عوامل عملت لصالحه (محروس أيمن، الأحداث. العدد 15 فيفري 2003، ص 07):

- انهيار أسعار الأوراق المالية في البورصات، خاصة بورصة نيويورك، مما ساهم في تعزيز العملة الأوروبية. وهذا ما دفع بالاستثمار إلى الاتجاه نحو منطقة اليورو بعدما كانت صناديق الاستثمارات الأوروبية تتجه نحو الولايات المتحدة في السنوات السابقة؛
- زيادة الفرق في العائد على الودائع لصالح اليورو، بعد خفض الاحتياطي الفيدرالي نسبة الفائدة على الدولار بنصف نقطة في نوفمبر 2002، مما جعل العائد على الاستثمار أفضل في منطقة اليورو منه في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- الشكوك تجاه قوة الاقتصاد الأمريكي، وانعكاسات الوضع الدولي نتيجة الخوف من اندلاع حرب خليج ثالثة.

جدول رقم 01: سعر صرف اليورو مقابل الدولار 1999-2001

السنة	1999	2000	2001
اليورو	0,9372	1,0823	1,1173

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2002، ص 231.

ومثل هذا التحسن في وضع اليورو من شأنه أن يهدد مركز الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الاقتصاد و التجارة العالميين، خاصة بعد سعي الكثير من البنوك المركزية إلى تنويع احتياطاتها النقدية (العربي غسان، منبر الحوار 1999، ص 149).

هذا التحسن في وضع اليورو يدفع به لكي يكون:

* عملة للتجارة، وهذا بالنظر إلى أهمية دول الاتحاد الأوروبي في التجارة العالمية؛

* عملة للاستثمارات العالمية، وهذا رغم استحواذ الأسواق المالية الأمريكية على النصيب الأكبر من الأسهم والسندات، نتيجة عمل اليورو بعد ظهوره على " إعادة هيكلة النظام المصرفي في أوروبا و خلق أسواق ومؤسسات وأدوات مالية، تغطي دول القارة الأوروبية بأسرها. ولى وجه الخصوص، فإن من المتوقع أن يزداد عمق و سيولة أسواق رأس المال الأوروبية بسرعة نتيجة إنشاء اليورو " (زيبيرنيك رالف 2000، ص 70)؛

* عملة للاحتياطات الدولية، وهذا انطلاقا من حاجة الدول الأوروبية الأعضاء، وغير الأعضاء (سويسرا ، النرويج، بريطانيا ...) والتي لها علاقات قوية مع الدول الأعضاء إلى الاحتياطات وهو الحال بالنسبة لمختلف الدول التي كانت تستعمل العملات الأوروبية (المارك، الفرنك) لتثبيت عملاتها. وإذا أظهر اليورو استقراره، فمن مصلحتها زيادة الاحتياطي منه في مقابل ما يعرفه الدولار من تذبذب و تقلب.

الجدول رقم 2: منطقة اليورو و الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

اليابان	الولايات المتحدة الأمريكية	منطقة اليورو	البيان
127	267	290	السكان (مليون نسمة)
8	20	19	% من الناتج المحلي العالمي
8	17	19	% من التجارة العالمية
2,009	9,471	3,565	حجم السوق (ملايير الدولارات)

المصدر: فلاش نيوز، اليورو عملة القرن المقبل، ص65.

الجزائر و منطقة اليورو:

تعرف الجزائر تقليديا علاقات قوية في تبادلها مع أوروبا، خاصة وأن الصادرات الجزائرية نحو منطقة اليورو هي في حدود 67 من إجمالي الصادرات، والواردات الجزائرية من نفس المنطقة هي في حدود 62%.

وقد وضع مؤتمر برشلونة إطارا جديدا للعلاقات الأوروبية المتوسطية في صورة شراكة تهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر في آفاق 2010. وكانت الجزائر إحدى الدول التي وقعت اتفاقية الشراكة في هذا الاتجاه.

ويتم الإعداد لهذه المنطقة من خلال التحرير التدريجي للمبادلات عن طريق التفكيك الجمركي، وإقامة تعاون مالي، اقتصادي وتقني فضلا عن الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، السياسية والأمنية.

تتميز منطقة التبادل الحر المزمع إقامتها بكونها:

- منطقة تبادل حر بين الجزائر (بلد واحد) ومجموعة بلدان من جهة ثانية؛
- أن مستويات النمو والتقدم الاقتصادي متباينة بين البلدان المكونة للمنطقة.
- أنها تقام بين بلد ذي اقتصاد تقليدي يعتمد أساسا في تبادلاته على الموارد الأولية (النفط) وبين اقتصاديات تتميز بالتنوع وارتفاع التنافسية.

وبعيدا عن الجدل والتحليل الخاصة بالآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة على أداء الاقتصاد الجزائري المترتبة عن عقد الشراكة، فإننا نفترض بأن الجزائر سوف تلجأ إلى إعادة تأهيل اقتصادها بما يضمن قدرتها على الاستفادة من مكاسب الشراكة؛ خاصة وأنها بصدد التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة، مما يدفعها إلى إحكام المنتج الجزائري على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق المحلية. فحسب ممثلي مجموعة من المؤسسات الجزائرية، يؤدي انفتاح السوق الجزائرية على الشركات الأجنبية إلى دخول المؤسسات الجزائرية في امتحان صعب وبدون تحضير تكون نتيجته في النهاية: إلزام المؤسسة الإنتاجية بطرح وبيع منتوجها في الأسواق العالمية تحت علامة: منتوج جزائري (بقة الشريف، بحوث اقتصادية عربية 2000، ص 90).

كما أنه في ظل وجود اليورو لن تتمكن الدول الأوروبية الأعضاء في اليورو من اللجوء إلى أداة سعر الصرف للتأثير على وضعها التنافسي، مما

يمكن الجزائر من الاستفادة من وجود محيط خارجي قابل للتوقع وأكثر شفافية، يساعدها على استغلال ميزات التنافسية بكيفية شفافة و متوقعة على المدى الطويل (الجعيدى العربي 2000، ص 168).

إن المشكل القائم بالنسبة للجزائر هو هيكل صادراتها الذي تهيمن عليه المحروقات، والتي تخضع أساسا لمنطق الأوبك سواء في إنتاجها، أسعارها أو عملة فوترتها، حيث أن هذه الأخيرة هي الدولار الأمريكي. وذا ما يطرح مشاكل بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة لما يتراجع الدولار أمام اليورو، إذ يتعرض لخسائر كبيرة. فهي من جهة بحاجة إلى اليورو لتسديد تعاملاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي تتلقى عوائد المحروقات بالدولار. وهذا في الوقت الذي لازالت فيه السلطات النقدية متشبثة بالدولار كعملة احتياطي وحيدة.

وحتى تتمكن الجزائر من الاستفادة من اليورو لابد أن تعمل على تنويع صادراتها من جهة، وتنويع احتياطاتها بإدخال اليورو ضمنها؛ وهذا في حال استمرار منظمة الأوبك في اعتماد الدولار كعملة دفع وفوترة للنفط.

وإذا كان الدينار الجزائري يخضع في تحديده لأسلوب التعويم المدار المرتكز على سلة من العملات الرئيسية منها الأوروبية و التي حل محلها اليورو، فإن وزن اليورو ضمن هذه السلة ليس مصرحا به على الأقل، مما يصعب القدرة على تحديد تأثير وضع اليورو على قيمة الدينار الجزائري، وهذا رغم وجود عوامل أخرى تؤثر في وضع الدينار مثل الطلب والعرض في السوق ما بين البنوك، وضع الحساب الجاري، الاحتياطي من العملة الأجنبية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، التضخم المحلي، سعر

الصرف في السوق الموازي. (صندوق النقد العربي 2001، ص 152-153).

إن عدم تصريح السلطات النقدية بالمؤشرات المؤثرة في تحديد سعر الصرف، ولا بأوزان العملات الرئيسية المكونة لقيمة الدينار، يجعل من العسير تحديد أهمية تأثير اليورو على الدينار الجزائري.

ثمة معطى آخر يتعلق بمديونية الجزائر الخارجية و بنيتها من حيث العملات المكونة لها، باعتبار أن العوائد الأساسية من العملة الصعبة هي بالدولار الأمريكي.

الجدول رقم 04: هيكل الديون الجزائرية ما بين 1990-1999 (الوحدة: %)

العملات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدولار	40,10	40,30	46,20	49,00	51,00	47,7	42,1	44,8	42,2	42,1
فرنك	17,70	16,30	13,10	11,80	15,3	15,8	15,0	14,7	14,1	12,6
ين	15,80	16,20	15,60	15,70	15,6	13,6	12,7	11,5	12,2	13,4
المارك	11,00	10,50	08,60	06,50	06,8	06,5	06,4	06,2	06,3	05,6
عملات أخرى	14,40	16,70	16,50	17,00	11,00	16,4	22,9	22,8	25,2	26,3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك الجزائر، معطيات إحصائية.

نلاحظ أن الدين الجزائري مقوم أكثر بالدولار من أي عملة أخرى، إلا أن العملات الأوروبية تحظى بموقع متميز يقارب وضع الدولار. وهذا ما يجعل من الصعب تغيير هذه الهيكلة في المدى القصير باستعمال أدوات

تسيير المديونية، ويكون وضع اليورو أمام الدولار هو المحدد في النهاية لحجم تكلفة المديونية الناجمة عن هذه الهيكلة.

نشير إلى أن نشوء سوق السندات الأوروبية المتكامل باليورو، قد يدفع بالشركات إلى اللجوء بصورة متزايدة للاقتراض من هذه السوق بدلا من اللجوء إلى البنوك بما يؤدي إلى زيادة حجم اقتصاد الأسواق المالية في أوروبا، كون هذا النمط من الاقتصاد يقلل من تكاليف الاستدانة من جهة ومن حاجة الشركات إلى تكوين المؤونات والاحتياطيات من جهة ثانية.

إلا أنه على صعيد آخر لابد أن ندرك بأن ظهور اليورو سوف يعمل على تراجع حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي ومن ضمنها الجزائر، وذلك بسبب المزايا التي يخلقها اليورو للاستثمارات داخل منطقة الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى أن تكون حركة رؤوس أموال دول الاتحاد الأوروبي ذاتها أكبر من حركتها خارج دول الاتحاد. (مغاوري شلبي 2000، ص 96).

لقد ترتب عن إصدار اليورو إنشاء سلطة نقدية أوروبية أوكلت لها مهمة الإصدار والمحافظة على احتياطيات دول المجموعة الأوروبية، وتحديد العرض النقدي. وهذا من شأنه أن يعمل على إعادة تشكيل الأسواق المالية بالكامل بما يؤدي بالمصارف إلى إعادة صياغة أساليب العمل، تصميم البرامج، إعادة بناء النظم المصرفية، وتكوين الإطارات الفنية والإدارية. وهذا ما يوفر المناخ لظهور حالة من التنافس بين البنوك تؤدي في النهاية إلى الضغط على الهوامش الاقراضية. كما يساعد هذا الوضع البنوك الصغيرة على الاندماج قصد زيادة الكفاءة. وعموما فإن ظهور

اليورو من شأنه أن يؤثر على القطاع المصرفي على النحو التالي،
(الرفاعي أحمد حسين 1997، ص ص 24-25):

- اشتداد حدة المنافسة بين البنوك، مما يؤدي إلى تطوير وزيادة الأعمال المصرفية؛
- انخفاض مستوى ربحية البنوك لانخفاض تكاليف الخدمات المصرفية وتقليص الفروق في نسب العمولة بين مصاريف الدول الأعضاء؛
- اتجاه البنوك نحو الاندماج والتكامل بمختلف الأشكال الممكنة لدعم مواقعها التنافسية؛
- زيادة حركة إنتقال رأس المال لاستكمال عملية تحرير كافة المعاملات المالية بما في ذلك حرية إنتقال الأموال السائلة والتحويلات المصرفية وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

وبالنظر إلى حجم التثابك والتبادل بين الاقتصاديات الأوروبية والاقتصاد الجزائري، وتعميم معايير كفاءة رأس المال للجنة بازل على المستوى العالمي، فإن ثمة انعكاسات على النظام المصرفي الجزائري الذي لا زال يعاني من " آثار مقيدة من جراء الالتزامات السابقة والديون غير القابلة للتسديد مما يضعف وضعيتها المالية، وتتمثل هذه الديون في:

- الديون المجمدة التي يجب تسديدها بمعدل إعادة خصم قدره $1\%+$ ؛
- سندات الخزينة التي تراجعت نسبة فائدتها من 10% إلى 6% ؛
- ديون المؤسسات المنحلة التي تسدد بنسبة ضعيفة بل يعاد شراؤها بقيمة قدرها صفر؛

- تدارك العجز المسجل نتيجة الفارق الموجود بين القروض المتوسطة وطويلة الأجل؛ (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع

التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، ص ص 75-76).

وأمام هذه الآثار المقيدة لابد من الدفع بالنظام المصرفي الجزائري نحو إعادة الهيكلة وتحريره لما في ذلك من مزايا أساسية
(Institut National des Stratégies Globales :2000, P4):

- تحسين فعالية واستقرار القطاع عن طريق تخفيض التكاليف، زيادة حجم الخدمات، تحسين نوعية الخدمات، تقليص المخاطر النظامية؛
- يعمل التحرير على تحفيز اعتماد إطار اقتصادي كلي وتشريعي باعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية و تنمية السوق المالي وإصلاح نظام الصرف والمالية العمومية واعتماد القواعد الاحترازية؛
- يسهل تحرير الخدمات المالية، تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض أين يكون معدل الادخار مرتفعا ومردودية الاستثمار ضعيفة نسبيا نحو الدول ذات العجز والحاجة.

قائمة المراجع

1. أحمد حسين الرفاعي، أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي والمصارف العربية، أبو ظبي 1997.
2. بقّة الشريف، "المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري"، مجلة: بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000، ص ص 83-97.
3. بنك الجزائر، معطيات إحصائية متفرقة.

4. رالف زيبرنيك، "أثر اليورو على تجارة و ميزان مدفوعات الاقتصاديات العربية" في فارس ثابت بن جرادي (تحرير)، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2000، ص ص 61-85.
5. لاش نيوز، اليورو عملة القرن المقبل، بيروت، مركز بيروت للإعلام والدراسات، 1999.
6. لعربي غسان، "حول اليورو ونتائجه العالمية"، العدد 30، ص ص 145-151.
7. لعربي الجعدي، "أثر اليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي" في فارس ثابت بن جرادي (تحرير)، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2000، ص ص 145-202.
8. صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2002، أبو ظبي، الصندوق.
9. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عدد 10، سبتمبر 1999.
10. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، ماي 2001.
11. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية- جامعة الدول العربية، 2000.

13. مغاوري شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، القاهرة: زهراء الشرق، 2000.
14. AKACEM K., KEDDI A., L'EURO: La monnaie européenne unique, Revue : CREAD, N°55, 2001, PP. 103-117.
15. **Institut National des Stratégies Globales**, la réforme du système bancaire algérien, 2000.